بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني وأخواتي أصحابَ المعالي والسعادة أعضاءَ اللجنة الإقليمية،

أخي العزيز الدكتور تيدروس أدحانوم، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية،

السيداتُ والسادةُ رؤساء البعثات الدبلوماسية،

الأفاضلُ ممثلو الهيئات الأممية والمنظمات المجتمعية،

إخواني وأخواتي الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري أن ألتقي بكم جميعًا اليومَ في الدورة السبعين للَّجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط في مقر المكتب الإقليمي في أرض الكنانة، تزامنًا مع احتفالنا بمرور خمسة وسبعين عامًا على إنشاء منظمتنا العريقة.

أتحدث إليكم اليومَ في هذه اللجنة الإقليمية الأخيرة لي في منصب المدير الإقليمي لشرق المتوسط، فآنَ لي، في ظل ما يمر به العالم من أوقات عصيبة، خاصة إقليمنا العزيز، أن أستحضر بكل فخر واعتزاز كلَّ دربٍ سلكناه معًا، وكلَّ وقتٍ صعب تجاوزناه، وكلَّ عقبة تخطيناها، وكلَّ نجاح حققناه، وذلك كله بفضل من الله وتوفيقه.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد كان عملي معكم وفي خدمتكم شرفًا لي، ورغم هذا، فكل إنسان في مثل هذا المُقام يجب عليه أن يتأمل أيضًا في الأمور التي لم تكن على ما يُرام، وفي الأعمال التي لم تُنجز بعدُ، وفي التحديات المنتظَرة، وهو أمر لا بد منه، فلا يمكن أن يهدأ لنا بالٌ حتى نعلن أننا حققنا الصحة للجميع وبالجميع.

وعند مناقشة الأوضاع التي يعيشها إقليم شرق المتوسط، غالبًا ما يجب على المرء أن يبدأ بذكر انتشار النزاعات وتأثيرها، ولم يكن هذا العام مُختلِفًا في ذلك، بل ذكَّرنا بأن المكاسب التي تحققت في مواجهة النزاعات أو الكوارث الطبيعية قد تتبخَّر في لمح البصر. وهذا أمر مؤلم لنا ولجميع الذين يؤمنون بحق جميع الناس في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة والعافية، ولا سيما للزملاء الذين يعملون في أماكن تشهد حالات طوارئ، فغالبًا ما يبدو ذلك حُلمًا بعيد المنال في تلك الأماكن التي يُقاس فيها النجاح بمدى القدرة على الحفاظ على الأرواح!

لكننا، بإذن الله، ثابتون على المبدأ بكل فخر واعتزاز، لا نحيد عن أداء واجبنا مهما قابلنا من صعاب، ولن نعود أدراجنا بإذن الله. فالحفاظ على الأرواح ليس من أخطر التحديات التي نواجهها فحسب، بل الحفاظ على الأمل أيضًا، فلا يمكن أن نستسلم لشعور الرضا بالحال، فإنه ليس بالخيار المتاح. ولا يمكن أن أقبل أن يسيطر علينا "الفتور أو السأم" في الوقت الذي

نكون مُطالَبين فيه ببذل قصارى الجهد لتوفير الموارد اللازمة لخدمة الفئات الأشد ضعفًا، وآمُل ألَّا يكون ذلك الفتور أو السأم مقبولًا لكم أيضًا.

فالاستقرار السياسي أمر هش، وغالبًا ما تُظهر لنا الطبيعة مَنْ هو المسيطر حقًّا. ونحن ندرك تمامًا أن أي فرد منا قد يُصيبه في حياته ما يكره، لذلك ينبغي أن يكون من المُسلَّمات لدينا مدُّ يد العون بسخاء إلى الذين دارت عليهم الدوائر. وهذا ما لمسناه ولله الحمد منكم جميعًا خلال الاستجابة لمختلف التحديات التي واجهتنا. وقد اعتمدت هذه اللجنة الإقليمية في عام 2010 صندوقًا للتضامن الصحي، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع دولنا الأعضاء إلى النظر في المساهمة في ذلك الصندوق الذي أرى أنه ينبغي أن يعاد تفعيله، لتيسير الاستجابة السريعة المنقِذة للأرواح والاستثمارات الذكية في الصحة.

وفيما يتعلق بالتدخلات الصحية ذات المردود الأعلى التي لا يمكن المساس بها، نجد أن الأمراض غير السارية تتسبب في النسبة الكبرى من الوفيات المبكرة والإعاقة، وينطبق ذلك على إقليمنا أيضًا. ويتفاقم ذلك في الأماكن التي تشهد نزاعات محتدِمة، فذوو الحالات المَرَضية المزمنة، التي تتطلب تلقِّي رعاية طبية منتظمة أو تناوُل أدوية بانتظام، يواجهون مخاطر أشد كثيرًا عند توقُّف تلك الخدمات، أو عند النزوح. فكم فقدنا من أشخاص تقطعت بهم السُّبل، إما، على سبيل المثال، لعدم توفُّر خدمات الغسيل الكُلوي أو خدمات التغذية العلاجية للأطفال أو خدمات التوليد المناسبة، وإما لتوقُّف برامج التحصين ضد الأمراض المعدية، أو توقُّف كثير من الخدمات الصحية الأخرى.

وعند الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، يجب أن نواصل الحث على اتباع نُهُج تطلعية -حتى في خضم الأزمات. فذلك يعني حمايةَ الاستثمار في رأس المال البشري، والحفاظ على نُظُم قادرة على تجاوز الأزمة الطاحنة للوصول إلى غد أفضل، والابتكار في تلك النُّظم. وهذا النهج هو ما أقرته القيادات العالمية خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي.

ومن الضروري أيضًا في هذا الصدد أن نُسرع الخُطى في أوقات الاستقرار، لنتمكن من بناء المستقبل، اليومَ قبل الغد، لتيسير الأمر على الأجيال القادمة، مثلما فعلت الأجيال التي سبقتنا.

وكذلك، فإن الصلة بين الصحة وتغير المناخ صلة وثيقة وواقعية للغاية، فمتوسط درجات الحرارة في إقليمنا آخِذةٌ في الارتفاع بمعدل أسرع من المتوسط العالمي. وإلى جانب فقدان التنوع البيولوجي، واختلال النُّظُم البيئية، وانخفاض الإنتاج الغذائي من المحاصيل ومصايد الأسماك والمواشي، نواجه زيادة في معدلات الوفاة والمرض الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة وانتشار الأمراض المُعْدية -حتى الأمراض التي ظننا أنها ذهبت بلا رجعة. وذلك ليس كارثة مستقبلية يجب أن نضع لها خططًا احترازية، بل هو أمر يحدث الآن ويجب أن نتخذ بشأنه إجراءات حاسمة. وفي إقليمنا هذا لنا أن نفخر بأن الدورة المقبلة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية تغيُّر المناخ، التي ستُعقد في الإمارات العربية المتحدة، ستُسلط الضوء على هذا الأمر، من خلال الجمع بين قطاعَي الصحة والمناخ في أول يوم من نوعه مخصَّص للصحة في 3 كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام.

وعلى الرغم من الإسراف في استخدام عبارات، مثل التكامل والمواءمة ومكافحة التشرذم، فإنني فخور بالجهود التي بذلناها لتفادي تجزُّؤ الصحة باتباع نُهُج شاملة تضع الناس في صميم عملها. ويتضح ذلك في تقريرنا عن الأعمال التي أنجزناها خلال السنوات الخمس السابقة، وسأعرض عليكم ذلك التقرير باستفاضة لاحقًا، وستظل المنظمة ملتزمة بأن تساعد في ترجمة هذه العبارات إلى خُطط عملية ملموسة، وبأن تُنفَّذ بفاعلية على أرض الواقع.

ومن الواضح، قبل كل شيء، أننا يجب أن نواصل العمل معًا من أجل تحقيق رؤيتنا: "الصحة للجميع وبالجميع"، فالشعارات قد تتغير، ولكن العزيمة ينبغي أن تظل قوة دافعة. ولكي نجعل هذه الرؤية فعَّالة ومُجدِية، علينا جميعًا أن نتكاتف ونتابع العمل.

فالدوافع الشخصية كثيرًا ما تميل إلى الجهود المنفردة والعمل بأسلوب فرِق تَسُد. ولنا جميعًا تفضيلات ومجالات اختصاص، ولكن، إذا جعلنا ذلك مُقدَّمًا على حق الناس في التمتع بأفضل النتائج الصحية الممكنة، فقد فشلنا. وهنا أود أن أشدد على أن التكاتف داخل قطاع الصحة يعني توحيد الاستراتيجيات والاستجابات والموارد، فإننا عمومًا نعرف "ما" يصلح، و"كيف" نستفيد من تنحية الأهداف الفردية الضيقة جانبًا، من خلال الجمع بين الدعم الواسع النطاق والتمويل، من أجل تحقيق نتائج مستدامة، بناءً على الأولويات الواضحة التي يتبناها كل بلد وخططه وقيادته. وتفخر المنظمة بتسخير قدرتها على حشد الأطراف لتحقيق ذلك.

ويتجلى أحد الأمثلة على ما سبق في تضافُر جهودنا مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين المُقدِّمين للموارد، للمساعدة على تقوية وتعزيز صمود النُّظم الصحية التي تقودها الرعاية الصحية الأولية، وذلك من خلال منصة الاستثمار في الأثر الصحي التي يقودها المدير العام للمنظمة ورئيس البنك الأوروبي للاستثمار، السيد هوير. وتفخر منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط بشراكتها في هذا الصدد مع البلدان ذات الأولوية، بهدف تقديم رعاية تحظى جودتها بثقة الناس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالقيادة الحكيمة لأخي العزيز الدكتور تيدروس في كل ذلك.

وعلينا أن نغتنم الفرصة المتمثلة في أن 90% من جميع التدخلات الأساسية للتغطية الصحية الشاملة يمكن تنفيذها من خلال نهج الرعاية الصحية الأولية. فكيف لنا أن نتغاضى عن إمكانات إنقاذ الأرواح وزيادة متوسط العمر المتوقع؟! إنني على ثقة من أن إعادة تأكيد ذلك خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي سيتحول إلى زخم متجدِّد هنا في إقليم شرق المتوسط.

ولا شك أن الصحة لا يمكن أن تتحقق داخل القطاع الصحي أو به فحسب، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحالة الإنسانية نفسها، وأزعم أنها أحد الاختبارات الحقيقية الكاشفة لمدى التزامِنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمحاورها الخمسة، وهي: الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، فالصحة والعافية يجب أن تكونا أولوية مشتركة بين جميع القطاعات.

ورغم أن الأفراد يضعون الصحةَ ضمن الأولويات، فإن هذا لا ينعكس غالبًا في أولويات السياسات، ولا تزال شتى التحليلات ترى أن عدم وجود إرادة سياسية كافية يُعد من العقبات التي لا تزال تحول دون إحراز تقدُّم في مجال الصحة. ولكن، بناءً على تجربتي في العمل مع أصحاب المعالي والسعادة، وبعد أن شهدتُ ممارسات القادة في أرض الميدان (مثل تركيز قطر على الرياضة والصحة خلال كأس العالم لكرة القدم 2022 وما بعده، وجهود الأردن في مكافحة التبغ بدعم مستمر من جلالة الملك، وحرص مصر على تسليط الضوء على السكان والصحة والتنمية باستضافة مؤتمر عالمي)، أعلم شغف القيادات الصحية في هذا الإقليم، وأعرف أن الحاضرين في هذه القاعة لديهم الإرادة، ولكننا نحتاج إلى ترجمة الدروس القيِّمة إلى ممارسات، وإلى العمل معًا لوضع الصحة في المكانة التي تستحقها على رأس البرامج السياسية والأولويات والخطط الاستثمارية. وفي الوقت الذي يتعين فيه زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة على الصعيد العالمي، آمُل أن أرى إقليم شرق المتوسط يتجاوز في القريب العاجل ذلك المتوسط، ليكون ذلك شاهدًا على أن إقليمنا قادرٌ على تحقيق كل ما يصبو إليه، لا من حيث تخصيص المزيد من الأموال وإنفاقها في مظانّها فحسب، بل أيضًا لتحقيق نتائج أفضل بما لدينا من أموال، ومعالجة أوجه عدم الإنصاف التي لا تزال قائمة في الحق في الصحة داخل إقليم شرق المتوسط.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض الأمور المستجِدة التي يجب أن نضعها في الاعتبار. فالعالم يمر حاليًّا بتحولات ديموغرافية كبيرة، إذ تزداد شيخوخة السكان في بعض أنحاء العالم بينما تزداد شرائح الشباب في أنحاء أخرى، وذلك له آثار مباشرة على الصحة وعلى قدرتنا على

حمايتها. ولكي نتخذ قرارات مستنيرة، نحتاج إلى فهم جانبَي العرض والطلب في مجال الصحة، ودوافع التغيير على مختلف المستويات، وأسباب تلك الدوافع. ومما يُسعدني بشدة أنَّ منظمة الصحة العالمية تعكف على تعزيز عملها بشأن دمج المفاهيم السلوكية في عملها، ونعكف كذلك في الإقليم على تعزيز قدرتنا على دعم الدول الأعضاء في هذا المجال البالغ الأهمية.

وبحلول عام 2050، سيعيش اثنان من كل ثلاثة أشخاص في المدن، وسيكون سكان المدن حينئذ أكثر اتصالًا بغيرهم في البلدان الأخرى من أي وقت مضى. ويتطلب هذا التحضُّر السريع حلولًا تكفل توفير بيئات صحية للجميع. ومن أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، نحتاج أيضًا إلى مواكبة التطورات التكنولوجية، ومن أجل الاستفادة من حلول الرعاية الصحية الرقمية التي تعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي، نحتاج إلى لوائح تنظيمية مناسبة، ولمواجهة المعلومات المغلوطة والمُضلِّلة وتسييس الصحة، نحتاج إلى بناء الثقة وإلى إبرام ميثاق شامل مع سكان العالم. وكل ذلك يُلقي بأعباء إضافية على كاهل العاملين في مجال الرعاية الصحية، الذين يُسطِّرون كل يوم بطولات جديدة، ويستحقون منا دائمًا كل الدعم، فالرعاية الصحية تُقدَّم من الناس وإلى الناس.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أشكركم جزيل الشكر على شراكتكم وصداقتكم وتعاونكم على مدار السنوات الماضية. لقد اجتزنا أوقاتٍ عصيبةً اتسمت بصعوبات لم يسبق لها مثيل. وواجهنا انتكاسات وإحباطات، ولكننا لم نستسلم قطّ، بل واصلنا شَقَّ طريقنا إلى الأمام، وأحدث ذلك فارقًا في حياة أعداد لا تُحصى. فحُقَّ لنا أن نحتفل بالتقدم الذي أحرزناه معًا. وكل خطوة خَطَوْناها قرَّبتنا من الهدف الأسمى.

وختامًا، وتماشيًا مع موضوع هذه اللجنة الإقليمية "المضي قدمًا نحو مستقبل أوفر صحة"، لعلكم تتذكرون التركيز المقصود على الشباب في العام الماضي، بدءًا من سفراء الشباب في فعالية "الصحة قولٌ وعمل"، ووصولًا إلى الفيديو الافتتاحي الذي ركَّز على مسؤوليتنا الجماعية في الكفاح من أجل غد أوفر صحة لأطفالنا. ونواصل هذا العام اتباع ذلك النهج، وندعوكم جميعًا إلى حضور حلقة النقاش الخاصة بصحة الشباب المقرر عقدها خلال دورة اللجنة الإقليمية. ومن دواعي الفخر أيضًا أن أعلن أن إقليم شرق المتوسط كان، عقب إنشاء مجلس الشباب العالمي التابع للمنظمة، الإقليمَ الأولَ الذي يحذو ذلك الحذو، وسنُطلِق الفرع الإقليمي لشرق المتوسط في الشهر القادم. ولا يساورني شك في أن هؤلاء القادةَ الشباب ستزداد قوتهم يومًا بعد يوم لتشكيل ملامح سياساتنا وبرامجنا، وسيساعد صوتهم واستقلالهم على دفع عجلة التقدم. وسيعود ذلك بالنفع علينا جميعًا بإذن الله.

إن مبدأ "الصحة للجميع وبالجميع" يعني إقرارنا بأن الصحة حقٌّ أصيل ومكفول لجميع أهالينا في الإقليم بلا استثناء، بغضِّ النظر عن هُويتهم وموطنهم، وتعني أيضًا إقرارنا بأن لنا جميعًا دورًا في هذا المسعى، وأنا منكم أيًّا كان منصبي الرسمي، ولذلك أعاهدكم بأن أظل داعمًا بشدة للتضامن الجماعي، وأن أسعى جاهدًا إلى ضمان مستقبل ينعم فيه الجميع بالصحة، وذلك حتى آخِرِ يومٍ لي في منصبي الحالي وفيما أتولاه مستقبلًا من مناصب. فلا إرثَ في نظري يمكن أن يتركه المرءُ أثمنُ من ذلك.

وختامًا، أدعو الله تعالى أن يكتب لنا النجاح والتوفيق في أعمال هذه اللجنة، وأن يُمكِّننا جميعًا من تحقيق أهدافها.

والآن، أدعوكم إلى مشاهدة فيديو قصير الذي يُسلط الضوء على أهمية الاتحاد والتضامن والعمل الجماعي.